IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[تحديات موازنة التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية]

[بشرى البدوي/ جامعة القدس]

[عريب الوعري / الجامعة العربية الامريكية]

إشراف الدكتور: نصر عبد الكريم

ملخص:

هدف هذا البحث الى التعرف الى التحديات التي تواجه موازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. واقتراح الحلول لتكون بمثابة دليل منهجي لموازنة برنامج جامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. تم اتباع المنهج "الوصفي التحليلي" باستخدام الاستبانة كاداة لجمع البيانات من موظفي ومراكز المسؤولية في الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وشملت جميع موظفي ومراكز المسؤولية الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة والبالغ عددهم (104) موظف موزعة (22) موظف الادارة العامة، (82) موظف مديريات التربية والتعليم المحافظات الفلسطينية واستجاب عليها بالفعل العينة المكونة من (90) مركز مسؤولية وموظف، تبين ان نفقات الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة لا ترتبط بالأهداف المراد تحقيقها. ويبدو ان الربط بين برنامج التربية الخاصة والموازنات يبدو أنه لا زال تلقائيا تبين وجودصعوبات مؤسسية وادارية تحول دون تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع بشكل كفؤ. إن اتمام عملية تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم في فلسطين بشكل فعال وناجز تتطلب ترتيب برنامج التعليم الجامع كأولوية لغرض تخصيص إنفاق وزارة التربية والتعليم في مراكز المسؤولية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة، موازنة البرامج، موازنة برنامج التعليم الجامع، التعليم الجامع، الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة، برنامج التعليم الجامع.

Abstract:

The aim of this research is to identify the challenges facing the budget of the inclusive education program in the Palestinian Ministry of Education. And suggest solutions to serve as a methodological guide for balancing an inclusive program in the Palestinian Ministry of Education. The "analytical descriptive" approach was followed by using the questionnaire as a tool for collecting data from employees and responsibility centers in the General Administration of Consoling and Special Education in the Palestinian Ministry of Education. It included all employees and responsibility centers of the General Administration of Consoling and Special Education, which numbered (104) employees distributed (22) public administration employees, (82) employees of the Palestinian governorates directorates of education, and the sample consisting of (90) responsibility centers and employees actually responded. It was found that the expenditures of the General Administration of Guidance and Special Education are not related to the objectives to be achieved. It seems that the link between the special education program and budgets seems to be still automatic. It turns out that there are institutional and administrative difficulties that prevent the efficient application of the budget of the inclusive education program. The completion of the process of implementing the budgeting of the inclusive education program in the Ministry of Education in Palestine in an effective and efficient manner requires arranging the inclusive education program as a priority for the purpose of allocating the expenditure of the Ministry of Education in the various centers of responsibility.

Keywords: Budget, Program budget, Inclusive education program budget, Inclusive education, General administration for guidance and special education, Inclusive education program.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المقدمة:

مما لا شك فيه أن التعليم هو جوهر الحياة، فمن خلاله تزدهر الحضارات وتتقدم الأمم، ونرى أهمية التعليم في مدى التقدم التكنولوجي والانفجار المعلوماتي الحاصل في زماننا هذا.

فالتعليم حق لكل إنسان، يتطلب التزام الدول المختلفة بتوفير المطلوب؛ من أجل حصول كل طفل في العالم على هذا الحق، ودعوة المؤسسات الحكومية التربوية والتعليمية للسعي إلى توفير تعليم نوعي ذي جودة عالية لجميع الطلبة، بما يضمن رفاه الطفل وتلبية احتياجاته على مستوى أوسع ليشمل الصحة والتغذية والرفاه، وذلك لتستثمر الدول كل القدرات والإمكانات الموجودة عند الطلبة بما يسمى "التعليم الجامع". لذلك شرعت الدول بسن الأنظمة والقوانين؛ لتوفير متطلبات ذلك من أبنية وموارد، وكوادر بشرية متخصصة، وبرامج جامعية، وموازنة وغير ذلك(حسين، 2019).

في عام 1990، تحدى المؤتمر العالمي للتعليم للجميع النموذج التعليمي السائد الذي شهد استبعاد العديد من الأطفال على مستوى العالم من الحصول على التعليم المناسب. كانت رسالتهم هي أن البرمجة والتربية المرنة والمصممة خصيصًا ستسمح لجميع الطلاب بالوصول إلى التعليم بنجاح ، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية أو القدرة (UNESCO, 1990).

بعد أربع سنوات ، حمل بيان سالامانكا (UNESCO, 1994) هذا المفهوم إلى أبعد من ذلك، حيث عزز فكرة أن جميع الطلاب يجب أن يتلقوا التعليم في الفصول الدراسية العادية داخل مدارسهم المحلية. منذ ذلك الحين، شهد العقدان الماضيان ظهور حركة عالمية تناصر قضية التعليم الشامل (IE). كان هذا، ولا يزال، استجابة لفهم وقبول أن النظم التعليمية كانت ولا تزال تستبعد الطلاب على افتراض الاختلاف، وهي ممارسة ثبت أنها ذات أهمية كبيرة في وصول الطلاب والمشاركة في التعليم الهادف (Waitoller and Artiles,2013).

وقد تطور مفهوم التعليم الجامع من مصطلح دمج الطلبة في المدارس دون تطوير أساليب تعليمية لهم، إلى مفهوم المدرسة الخاصة والمدرسة العامة للفصل بين الطلبة العاديين والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم الوصول إلى التعليم الشامل أو الجامع الذي يعنى بفهم حاجات الطلبة جميعاً وتطوير الأنظمة التعليمية لتلبية احتياجاتهم، وقد بدأ العمل على مفهوم الدمج والتعليم الخاص والتعليم الجامع منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة (1948)، وبقي العمل على تطوير مفهوم التعليم الجامع حتى يومنا هذا، حيث ظهر مفهوم التعليم الجامع حديثاً كمصطلح تربوي في فلسطين، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم قرار بتبني التعليم الجامع عام (1997) بالاتفاق والمساهمة من منظمة اليونسكو (مهنا، 2018).

ونظراً لأهمية التعليم الجامع فإنه كان محل اهتمام الكثير من المؤتمرات والدراسات، فقد عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المؤتمر الدولي للتربية (2008) في جنيف "التعليم الجامع: طريق المستقبل"، ودراسة جرادات (2013) والي تناولت وجهات نظر مسؤولي لجنة التعليم الجامع بالمدارس الحكومية في السياسة المدرسية المتبعة فيها، وكذلك هدفت دراسة جرادات (2011) إلى تعرف واقع مرشدي التعليم الجامع والتربية الخاصة سلوكيات وممارسات (العطل، 2016).

وبناءً على أهمية موضوع التعليم الجامع لكل من الطالب والمعلم إن هذه الدراسة قد أتت لتبحث في تحديات موازنة التعليم الجامع في التربية.

1/1 مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية الموضوع من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ونتائجها كدراسة (عبدالكريم، 2016)، ومن خلال عمل احد الباحثتين مع فئة ذوي الإعاقة واطلاع الباحثة الاخرى على موازنات المدارس فقد جاءت الضرورة للبحث والتعرف على برنامج التعليم الجامع وموازنته، قد تمثلت مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي: "ما التحديات لموازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية؟"

2/1 أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف الى التحديات التي تواجه موازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

اقتراح الحلول لتكون بمثابة دليل منهجي لموازنة برنامج جامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

3/1 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميتة من أهمية الموضوع الذي يتناولة وهو"واقع موازنة التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية "، في ظل أعباء الازمة الاقتصادية التي تعاني منها فلسطين وخاصة بعد جائحة كورونا وفي ظل سعيها الى تحقيق التعلم الجيد والمنصف للجميع حتى عام 2030، لذلك تأمل هذه الدراسة أن تعود بالنفع والفائدة على المدارس العامة في فلسطين، وعلى المرشدين و المعلمين لا سيما معلمين التربية الخاصة، وعلى أولياء الامور والطلاب.

كما وتكمن أهمية الدراسة في:
توفير معلومات جديدة عن موازنة التعليم الجامع للجهات المسؤولة من خلال النتائج التي سيتم التوصل إليها.
مؤشرا لمخططي الموازنة لاعادة صياغة ووضع خطط تمويلية جديدة تساهم في تطوير برنامج التعليم الجامع.

4/1 مصطلحات البحث

الموازنة: هي "عرض بشكل رقمي لما تنوي المؤسسة تنفيذه في المستقبل" (عبد اللطيف والعزي، 2015: 792).

موازنة البرامج: هي خطة توضح الأهداف المحددة للوحدات معبراً عنها في شكل برامج ومشروعات محددة، فطبقاً للبرامج يتم تبويب الموازنة حسب الوظائف الأساسية للوحدات ثم تحديد البرامج المدرجة تحت كل وظيفة ويجوز أن تنفذ الإدارة الواحدة أكثر من برنامج كما يجوز أن تنفذ أكثر من إدارة برنامجاً واحداً، ثم يتم التبويب طبقاً لطبيعة النفقة أي عند التنفيذ لابد من تمويل البرامج وعليه تدرج إعتمادات كل برنامج طبقاً لطبيعتها واهميتها(سلوم والمهايني، 2007).
برنامج التعليم الجامع: هو "برنامج تبنته وزارة التربية والتعليم في العام (1996) يستند إلى مبدأ حق التعليم لجميع الطلاب بغض انظر عن الجنس أو الدين أو الطائفة أو الإعاقة ويحق لكل إنسان يقيم على أرض فلسطين التعليم في المدارس الحكومية" (جرادات والجمل، 2020: 7).

التعليم الجامع: "مفهوم التعليمي الذي يعتمد على أحقية العيش الطبيعي لجميع الطلبة في بيئة طبيعية متشابهة في الظروف وتوفير البيئية النفسية، لتعليم جميع الطلبة حسب قدراتهم وامكانياتهم في بيئة مدرسية نظامية واحدة ومناهج مدرسية متشابهة"(Unisco, 1994, p11) .

الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة: تهدف الإدارة إلى تحسين العملية التعليمية والتربوية وجعل المدرسة بيئة محببة لكل الطلبة وتنفيذ مبدأ المدرسة للجميع وتحقيق الصحة النفسية للطلبة وحماية الطلبة من العنف وتقديم خدمة التربية الخاصة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة أمكان تواجدهم، وتكييف البيئة المدرسية مادياً ومعنوياً ومساعدة الطلبة على حل مشاكلهم النفسية والدراسية والاجتماعية. **(الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة، 2021)**

2 الادب التربوي والدراسات السابقة:

سيتناول هذا الجزء من البحث موضوع الموازنة من حيث المفهوم والأهداف والأمور التي يجب التركيز عليها عند إعداد الموازنة، كذلك سيتم تناول موضوع التعليم الجامع من حيث مفهومه وأهدافه ومبرراته ومكوناته وسياسة التعليم الجامع لدى وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي في فلسطين، أيضاً سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي الموازنة والتعليم الجامع.

1/2 الادب التربوي

مفهوم الموازنة للموازنة مجموعة من التعاريف ومنها:

- هي "تنظيم مالي يقابل بين النفقات العامة والإيرادات العامة ويحدد العلاقة بينهما ويوجهها معاً لتحقيق السياسة المالية "(تلاحمة، 2018: 6).
- أما (العزي، 2014: 6) فقد بين أنها "خطة سنوية تتضمن تخصيصات مالية تتمكن الجامعات من خلالها من تحقيق أهدافها المعلنة وسد حاجتها من اللوازم التي هي بحاجة لها سواء كانت رواتب ومخصصات وموجودات ثابتة وتحقيق مجال البحث العلمي من بعثات دراسية ومؤتمرات وتدريب كوادر وطبع كتب ونشر بحوث وغيرها وإنجاز مشاريع تكون بحاجة لها."

أهداف الموازنة:

يمكن تقسيم أهداف الموازنة العامة إلى الأهداف التالية: (تلاحمة، 2018)

أولاً: الأهداف المالية: إن الموازنة وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها، إذاً توازن الموازنة يعني سلامة المركز المالي للدولة.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية: إن أحد أهداف الموازنة العامة للدولة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، وهنا الحديث عن فترتين الكساد والتضخم، فمن خلال عجز الموازنة أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل، في فترات الرواج الاقتصادي عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الإيرادات أكبر من النفقات) لسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد. أما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز (النفقات أكبر من الإيرادات) وذلك لرفد النشاط الاقتصادي بمزيد من القوة الشرائية وذلك من أجل الحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على الانكماش الاقتصادي.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي من خلال فرض الضرائب المباشرة، واستخدام حصيلة هذه الضرائب لتمويل بعض أنواع النفقات التي يستفيد منها المجتمع، وخصوصاً دعم الفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة، مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية.

الأمور التي يجب التركيز عليها إعداد موازنة:

هناك مجموعة من الأمور التي يجب التركيز عليه في إعداد الموازنة خاصة في وزارة التربية والتعليم، ومنها: (العزي وعبد اللطيف، 2015)

- توفر المعلومات حيث يجب أن تقوم الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم بالطلب من الكليات والأقسام والمراكز والأقسام الأخر في مؤسسات التعليم توفير المعلومات عن الإيرادات والنفقات المتوقعة للعام القادم من خلال عقد الاجتماعات بين المدير المالي ومسؤولي الكليات والمراكز والمدارس التابعة لها والأقسام الأخرى.
- مشاركة جميع المستويات الإدارية بإعداد الموازنة من خلال عقد اجتماعات لتجهيز النسخة المبدئية من الموازنة لتكون نتيجة لجهودهم جميعاً. ولا شك أن مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة يؤدي إلى نجاح تنفيذ الموازنة على أن تكون المشاركة فعلية لا صورية، أي أن تؤخذ كافة الآراء المطروحة من قبل المدراء الماليين وعمداء الكليات ومدراء الأقسام الأخرى بالحسبان وأن يكون هناك قناعة بالموازنة وتقديراتها في كافة المستويات الإدارية.

الغرض من موازنة الحكومة:

1. الموازنة هي خطة الحكومة من أجل استخدام الموارد المالية بما فيها الإيرادات والمصاريف خلال فترة الموازنة. كما تعتبر الموازنة أساساً لإعداد التقارير المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المانحة والمواطنين.

2. فالموازنة هي أداة فعالة في توزيع المصادر المحدودة على أولويات متنافسة.

تشتمل موازنة الحكومة على ما يلي:

- أنشطة البرامج والمشاريع والخدمات
- تقديرات المصادر والإيرادات المتوفرة
- تقديرات الإنفاق العام

كما أن الموازنة أداة قوية في التحكم في إدارة الإنفاق العام ذات الأهداف التالية:

- الحفاظ على انضباط مالي أي التحكم بالمجاميع من خلال تحديد سقف إنفاق
- تخصيص المصادر وفقاً لأولويات الحكومة وتحويل المصادر من أولويات قديمة إلى أولويات جديدة.
- فعالية ونجاعة تقديم الخدمات للمواطنين (دليل اعداد الموازنة، 2010)

قد بين التقرير الصادر عن مكتب المحاسب العام (United States General Accounting Office) عام 2003 أنه عند إعداد موازنة البرامج والأداء يجب القيام بالإجراءات التالية:

- تحديد النشاط العام (مثلاً نشاط التعليم).
- تحديد الأنشطة الفرعية (التعليم المدرسي، والتعليم الجامعي).
- تحديد البرامج في كل نشاط فرعي ووضع مبلغ كمخصص له بالتفصيلات.
- تحديد الأهداف العامة والأهداف التفصيلية والإستراتيجية للأنشطة كمعايير.
- صياغة مقاييس للأداء، وبين التقرير انه من الأهمية وضع معايير أداء مستهدفة وربطها مع الموازنة (أي أن الموازنة مصممة لتحقيق المعايير والأهداف المرسومة).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وبين التقرير أن الالتزام بتطبيق الخطوات سابقة الذكر من شأنه المساهمة في تحسين جودة الرقابة والوصول إلى الأهداف المنشودة، وكذلك أشار التقرير إلى أن موازنات البرامج والأداء هي وسيلة مثالية لتقييم الأداء وتحويل مواطن الخلل إلى مواطن كفاءة .

التعليم الجامع:

مفهوم التعليم الجامع:

تعددت تعاريف التعليم الجامع ونذكر منها ما يلي:

- "هو التعليم الذي يكفل العيش الطبيعي لجميع الطلبة في بيئة طبيعية متشابهة في الظروف البيئية نفسها، وتوفير التعليم لجميع الطلبة حسب قدراتهم وامكانياتهم في بيئة مدرسية نظامية واحدة ومنهاج مدرسي متشابه" (مهنا، 2018: 8). وذكر العطل (2016) بأنه " عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع الطلبة الأطفال واليافعين والراشدين والعمل على تلبيتها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والاندماج في السياق الثقافي والاجتماعي، وكذلك الحد من ظاهرة الاستبعاد في التعليم ومن التعلم".

مبررات التعليم الجامع

هناك مجموعة من المبررات التي نادت بظهور التعليم الجامع ومنها: (العطل، 2016)

1. مبرر تربوي: إذ أن واجب المدارس تعليم جميع الأطفال، وعليه يجب أن نستحدث أساليب للتعليم التي تستجيب لجميع الفوارق الفردية.
2. مبرر اجتماعي: بوسع المدارس أن تغير المواقف تجاه الفواق عن طريق تعليم كل الأطفال معاً، ممهدة بذلك لمجتمع عادل خال من التمييز.
3. مبرر اقتصادي: فمن المرجح أن تكون تكاليف إنشاء وإدارة مدارس تقدم التعليم لجميع الأطفال معاً أدنى من تكاليف نظام تعليمي متشعب يشمل أنواعاً مختلفة من المدارس المتخصصة في تعليم فئات معينة من الطلبة.

سياسة التعليم الجامع لدى وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين

سعت وزارة التربية والتعليم العالي منذ نشأتها للنهوض بالعملية التربوية، وتحسين نوعية التعليم باعتباره حقاً إنسانياً غير قابل للانتقاص، ولم تغفل الطلبة ذوي الإعاقة إذ تبنت في عام (1994م) (التعليم للجميع Education for All)، وتبنت في عام (1997م) التعليم الجامع (Inclusive Education) المهتم بجميع الطلبة خاصة بالمهمشين منهم دون تمييز للجنس أو الصعوبة أو الإعاقة، وبتحديد أكثر فإن التعليم الجامع " تعليم لا يستثني أحداً من الطلبة بغض النظر عن الصعوبة أو الإعاقة أو الجنس أو اللون شرط مراعاة الفروق الفردية وتلبية الاحتياجات، وهذا يتطلب إجراء تغييرات جذرية لنظام التعليم تماشيًا مع مبادئ متفق عليها عالميًا، وتلبية لمتطلبات إنجاح العمل بالتعليم الجامع، بادرت الوزارة لتعيين كوادر(مرشدي تعليم جامع)، وتطوير قدراتهم و قدرات معلمي المدارس والهيئات الإدارية جنبًا إلى جنب مع تهيئة الأبنية المدرسية لاستقبال الطلبة (مهنا، 2018).

1 الأهداف العامة لبرنامج التعليم الجامع

أ- تطوير سياسات تنحو باتجاه التعليم للجميع وذلك على صعيدي وزارة التربية والتعليم والمديريات مع ضمان الاستمرارية في هذا المجال.

ب- بناء قدرات مديريات التربية والتعليم على تطوير مفهوم الاحتياجات التربويةالخاصة في المدارس التابعة لها.

ج- إرساء أسس التعاون بين الوزارة والمؤسسات والمنظمات الأخر ى لمساعدةودعم الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

د- تحقيق تكافؤ الفرص من خلال المدرسة الجامعة لكل فئات الطلبة

2 الأهداف الخاصة لبرنامج التعليم الجامع

أ- تطوير قدرات المعلمين للتعامل مع الاحتياجات الخاصة في قاعة الدراسة.
ب- تطوير وتأهيل المدارس المشاركة وتزويدها بالتسهيلات الفيزيائية التيتسمح لجميع فئاتالطلبة بدخولها.
ج- تطوير قدرات المعلمين على تطويع المناخ ليتناسب مع الفروق بين الطلبةوملبيًا لاحتياجاتهم.
د- تطوير طرق وأساليب تعليمية تناسب وتلائم جميع الطلبة ملبية للاحتياجاتالخاصة بهم.
هـ- تطوير وسائل تعليمية تراعي الفروق الفردية بين الطلبة.
و- العمل على تعديل الاتجاهات نحو سياسة التعليم حق للجميع.
ز. العمل ضمن مبدأ أن كل شخص لديه احتياجات تربوية خاصة (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 1999).

2/2 الدراسات السابقة:

1/2/2 دراسات تتعلق بالموازنة

هدفت دراسة (Rose, 2003) لتقييم عملية إعداد الموازنات الحكومية في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، وبينت الدراسة بان عملية إعداد الموازنة في هذه الدول تركز على كل من المدخلات والمخرجات عند إعداد الموازنة. ويقود هذا الى التركيز و الاهتمام بأداء البرامج وبالتالي فإن هذه الدول تطبق موازنة الأداء والبرامج، وأنها تخلت عن استخدام موازنة البنود لكونها تركز فقط على الرقابة. وكان هناك عدد من الأسباب التي دفعت هذه الدول المتقدمة إلى استخدام موازنة البرامج والأداء وهذه العوامل تتمثل في أن موازنة البرامج والأداء تبين الأغراض والأهداف التي من أجلها طلب التمويل. أنها توضح التكاليف المتعلقة بالبرنامج لتحقيق تلك الأهداف. أنها تنتج بيانات كمية تمكن من قياس الانجاز لكل برنامج. وأيضاً بينت هذه الدراسة الإجراءات التي تستخدم لإعداد موازنة البرامج والأداء وهي: برمجة وتقسيم موازنة الحكومة لأغراض معلوماتية إلى برامج وأنشطة متناسقة. تحديد/ تعريف الأهداف التشغيلية لكل برنامج أو نشاط لسنة الموازنة. توضيح الإيرادات والنفقات لكل برنامج. قياس المخرجات والأداء لكل برنامج. استخدام المخرجات لإنشاء معايير لغرض تقييم التكاليف المستخدمة، وأيضاً تقييم الأداء ولمعرفة فيما إذا استخدمت موارد الحكومة بكفاءة. وبينت الدراسة أن عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء تتطلب بدقة وجود المقومات التالية: الحاجة إلى تعريف الأهداف بشكل دقيق لكل نشاط. التغلب على مقاومة الإدارات للتغيير من خلال وضع نظام حوافز ومكافآت. وجود موارد بشرية مدربة. وجود مقاييس للأداء.

تناولت دراسة تاسوني (Tassonyi,2002) أهداف وطرق إعداد الموازنة الحكومية لمقاطعة اونتاريو Ontario Municipal Budget وذلك من خلال دراسة وتحليل الواقع فيها. وتناولت الدراسة العلاقة بين النظام المحاسبي ونظام الموازنة، والخطوات التي تقود إلى نجاح في تطبيق موازنة البرامج. وبينت الدراسة أن موازنة البنود التقليدية تحقق فقط الرقابة على الإنفاق، وأنها لا تقيم المنافع من الإنفاق، وأنها لا تقود إلى توزيع الموارد المتاحة بشكل عقلاني، بينما تهتم موازنة البرامج والأداء بدعم وظيفة التخطيط وفعالية الإدارة وتقييم الأنشطة بدقة وتخصيص الموارد بأفضل شكل ممكن. وبينت الدراسة بان موازنة البرامج والأداء تتمتع بعد خصائص وهي: أنها تحدد الأهداف والبرامج التي تحقق تلك الأهداف. أنها تستخدم مؤشرات الأداء لقياس مخرجات البرنامج. أنها تستخدم تحليل المنفعة-التكلفة وأساليب تحليل مختلفة. وبينت الدراسة أن تبني الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة (البرامج والأداء) يؤدي إلى تمكين وتحسين دور النظام المحاسبي في دعم وظائف الإدارة المختلفة، بينما يضعف نظام موازنة البنود التقليدي دور وفاعلية النظام المحاسبي.

دراسة إسماعيل (2014) حيث هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لإعداد الموازنات التخطيطية ووصف الإجراءات المتبعة في نظام الموازنة التخطيطية بالمعهد الفني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي

لدراسة وتحليل موضوع البحث من خلال أدوات وطرق تمكنه من تحقيق فرضيات البحث. كما استخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة. ومن أهم النتائج تم إثبات جميع فرضيات البحث وكانت إجمالاً إيجابية.

اما دراسة عبد الكريم (2016) هدفت الى تقييم التطور أو التقدم الذي حصل في عملية التحول إلى موازنة البرامج واعتماد منهجية الإنفاق متوسط المدى في مراكز المسؤولية المختلفة. لتحقيق الاهداف المنشودة للدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، تم اجراء مقابلة مع تصميم استمارة بحثية استنادا إلى نتائج المراجعات والمقابلات المنفذة والتي تم توزيعها على عينة من مراكز المسؤولية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وشملت العينة، المكونة من 15 مركز مسؤولية، أهم الوزارات ومراكز المسؤولية، توصلت الدراسة انه بالرغم من التقدم الذي يمكن رصده من واقع الوثائق على صعيد منهجية التحول إلى موازنة البرامج، إلا أنه يمكن القول أن هذا التقدم سار ببطء في المرحلة الاولى من التطبيق ولكنه تسارع في السنتين الاخيرتين، وكما يمكن الاستنتاج بأنه لا زال هناك ضعف ما في وظيفة التخطيط الكلي والقطاعي المبني على البرامج والذي من المفترض أن يقود تلقائيا لتخطيط أفضل للنفقات. وكما أن الموازنة بقيت تعد بدون الاستناد إلى إطار اقتصادي ومالي متوسط المدى مقر رسمياً وهو شرط ضروري لإنجاح عملية ربط الأهداف المنشودة بالموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة. وربما كان هذا الإطار يُعد من وقت لآخر لكن بدون مناقشة وإقرار من قبل مجلس الوزراء، وبدون أن يشكل الأساس لإعداد الموازنة السنوية. ويبدو أن توزيع موازنة أي مركز مسؤولية على برامج وانشطة منسجم مع خطة مركز المسؤولية هذا أو ذاك من ناحية إدارية، ولكنه لا يعكس أوزان مساهمة هذه البرامج في تحقيق أهداف المركز وأولوياته. فالربط بين البرامج والموازنات يبدو أنه لا زال ميكانيكيا ورياضيا وليس بالضرورة سياساتيا كما تدعو إليه موازنة البرامج. كما ان آلية توزيع معظم البنود الاساسية لنفقات مركز المسؤولية الاجمالية وخصوصاً غير المباشرة منها على البرامج المختلفة لا زالت غير ناضجة بعد.

2/2/2 دراسات تتعلق بالتعليم الجامع

دراسة جرادات وعبد الحمل (2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد ممارسات التعليم الجامع التطويرية (السياسات والممارسات والثقافات) من وجهة نظر المرشدين التربويين في المدارس الحكومية في شمال الخليل، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام الاستبانة أداة للدراسة، وبلغ حجم عينة الدراسة (31) مرشد ومرشدة. وقد أشارت النتائج إلى أن ممارسات التعليم الجامع التطويرية في مدارس تربية شمال الخليل متوسطة، كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في الممارسات التطويرية نحو التعليم الجامع في مدارس تربية شمال الخليل كما يراها المرشدون التربويون حسب موقع المدرسة، وجنس المدرسة، وجنس المرشد التربوي.

هدفت دراسة باعامر (2019) إلى التعرف على مدى استعداد مدارس الدمج للتوجه نحو التعليم الجامع وتحديد المعوقات التي قد تحول دون تنفيذه من وجهة نظر منتسبي مدارس الدمج بجدة وعلاقتها بمتغيرات العمر وسنوات الخبرة. . وشمل مجتمع العينة (71) فرداً من معلمي التربية الخاصة والعامة. وأظهرت النتائج أن جاهزية مدارس الدمج للتوجه نحو التعليم الشامل كانت معتدلة. بالإضافة إلى عدم وجود فروق من حيث الجاهزية بين معلمي التربية الخاصة ومعلمي التربية العامة. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الجاهزية بين الفئات العمرية لصالح المعلمين دون 30 سنة الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات.

دراسة العطل (2016) والتي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة المعلمين للمنحى الجامع للتعليم في مدارس وكالة الغوث الدولية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة والبالغ عددهم (257)، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة والمقابلة،

وقد أشارت النتائج إلى أن درجة ممارسة معلمي مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة للمنحى الجامع للتعليم والتعلم بلغت نسبة كبيرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة لدرجة الممارسة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، نوع المدرسة، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة لدرجة الممارسة تعزى لمتغير سنوات الخدمة لصالح الفئة أقل من 5 سنوات.

دراسة شهاب (2015) والتي هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الجامع المدرسي في مصر، استخدم الباحث المنهج المقارن، كما تكون مجتمع الدراسة من المعلمين في محافظتي القاهرة والجيزة، واستخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية كأداة للدراسة، وقد أشارت النتائج إلى أن التعليم الجامع اشتمل على أنواع الاعاقة بدرجاتها المختلفة حيث جاء بدرجة موافقة متوسطة، كما أن تطبيق التعليم الجامع في كافة المدارس الحكومية في مصر جاء بدرجة موافقة متوسطة.

دراسة داس وديساي (Das & Desai, 2013) والتي هدفت إلى التعرف إلى المهارة الحالية لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية المنتظمة في دلهي في الهند من أجل تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الجامع، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد شملت عينة الدراسة (223) من معلمي المدارس الابتدائية و (13) من معلمي المدارس الثانوية، استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد أشارت النتائج إلى أنه في مجال التربية الخاصة أن (70 %) من معلمي المدارس العادية لم يتلقوا تدريباً أي خبرة في تدريس الطلبة ذوي الإعاقة، وأن (78 %) من المعلمين لم يحصلوا على تقديم الدعم المناسب داخل صفوفهم، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات المهارة لدي المعلمين.

هدفت دراسة جرادات (2010) الاطلاع على برامج وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في دمج الإعاقات الجسدية والحركية في الفصول شمل مجتمع الدراسة المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم التي دخلت في برنامج التعليم الجامع من1997م- 2007م، وتعتمد الدراسة الملاحظة المقصودة بـ الرجوع الى السجلات والتقارير والوثائق والكتب الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مديرية التربية والتعليم في الخليل من 1997/3/3- م 2007/10/20. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ضم برنامج التعليم الجامع ضمن الهيكلة الجديدة الى دائرة الارشاد التربوي والتربية الخاصة في العام 2005-2006م بعد أن كان ضمن هيكليةالإدارة العامة للتعليم العام. حق التعليم الاساسي لكل مواطن يقيم على أرض فلسطين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الطائفة أو الملة أو العرق أو نوع الاعاقة، والمدرسة مفتوحة لجميع الطلبة ولا تستثني منهم أحدا وخاصة الطلبة القابلون للتعلم. تأهيل المدارس من الناحية الفيزيقية والبنية التحتية بعمل شواحط وممرات في مداخل المدرسة والمرافق العامة وكذلك بناء حمام خاص في الوحدة الصحية، فكل مدرسة تبنى من جديد يتوفر فيها هذه التعديلات والعمل على تعديل المدارس القائمة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي.

بحثت دراسة زوين ومالي (Zwane, S.L. &Malale, M.M., 2018) في العوائق التي تحول دون تنفيذ التعليم الشامل في المدارس الثانوية في فرع جيجيGege، سوازيلاند ، بهدف إيجاد حلول دائمة لتنوير البحث والسياسة الحكومية. عن طريق دراسة حالة تفسيرية نوعية تعتمد على مدارس مختارة في فرع مدارس Gege. تم الحصول على البيانات من خلال المقابلات البحثية شبه المنظمة وتحليل الوثائق. تمت معالجتها وتحليلها من خلال ترميز البيانات وتوحيدها وتصنيفها وظهور الموضوعات، خلصت الدراسة الى اهم النتائج منها الافتقار إلى المرافق في المدارس الحكومية وعدم كفاءة المعلمين في تحديد المتعلمين الذين يواجهون تحديات التعلم في فصولهم الدراسية بعض العوائق التي تحول دون الشمولية، كذلك أن هناك حاجة لتدريب وزارة التعليم لصياغة منهج جامع يتماشى مع السياسة الجامعة من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية المتنوعة لجميع المتعلمين في المدارس العادية. يُعتقد أن قيام وزارة التعليم والتدريب بوضع برنامج تدريب حيوي للمعلمين أثناء الخدمة وقبل الخدمة، سيزيد من قدرة المعلمين إلى مستوى لا يؤثر فيه التدريس في الفصول الدراسية الجامعة سلبًا على كفاءتهم.

بينت دراسة ايفند (Efend, 2018) جهود الحكومة لإضفاء الشرعية على تنفيذ التعليم الشامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية التي تتراوح من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي، زادت فرص توسيع الفرص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل الحصول على خدمات تعليمية جيدة. هذه الدراسة وصف نوعي للحقائق التجريبية بين توقعات وواقع تنفيذ التعليم الشامل في إندونيسيا للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. لذلك، يستخدم هذا البحث تصميم البحث الأدبي واستخدام المصادر الأولية والمصادر الثانوية للحصول على بيانات البحث. بمعنى آخر، يحد بحث المكتبة من أنشطتها في جمع البيانات من خلال مواد جمع المكتبات(الكتيبات والإنترنت)، دون الحاجة إلى بحث ميداني. في تنفيذها، تتعلق سلسلة الأنشطة البحثية لهذه المكتبة بطريقة جمع مكتبة البيانات وقراءة وتسجيل ومعالجة نتائج الأبحاث. مع الزيادة في عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كل عام، في حين أن المؤسسات التعليمية الخاصة المتاحة محدودة. يمكن أن يؤدي تنفيذ نموذج التعليم الشامل إلى توسيع وصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات التعليم. في تنفيذه، تم دعم نموذج التعليم الشامل من قبل أصحاب المصلحة، لكن واقع تنفيذه لا يزال مقيدًا ، لا سيما الموارد المحدودة والاستجابات البيئية للمدرسة لم تكن مستجيبة بشكل كامل. لم تتلق الاحتياجات الخاصة لتعليم الأطفال في المدارس الجامعة خدمات تعليمية مناسبة بناءً على احتياجاتهم.

هدف دراسة بور واخرون (Boer, Anke,Srivastava, Meenakshi&Pijl, 2013) الى توفير التعليم للجميع بحلول عام 2015 يشمل الطلاب ذوي الإعاقة. في سياق البلدان النامية ، يتم استبعاد هذه المجموعة من الطلاب أكثر من إدراجها في الخدمات التعليمية. تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن الأدب من أجل تحديد المشاريع التي تم تنفيذها ودعم دمج الطلاب ذوي الإعاقة. الهدف الأول هو دراسة المشاريع التي تقوم بها الحكومات والمنظمات الدولية لإدراج هذه المجموعة في التعليم العادي، والهدف الثاني هو دراسة آثار هذه المشاريع من حيث زيادة عدد الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية. تم إجراء تحليل للأدبيات من خلال التركيز على المشاريع بما في ذلك العوامل الأربعة التالية: الخارجية والمدرسة والمعلمين وأولياء الأمور. تم اختيار خمسة عشر دراسة / تقريرًا تجريبيًا تم فيها الإبلاغ عن العديد من المشاريع المنفذة. ركزت المشاريع المنفذة بشكل رئيسي على عوامل المدرسة والمعلم. ذكرت دراستان فقط آثارهما. تتم مناقشة النتائج من خلال معالجة نهج المشاريع المنفذة والثغرات الخطيرة في تنفيذ التعليم الشامل في البلدان النامية.

تناقش دراسة جراهام وسباندجو (Graham &Spandagou, 2011) نتائج دراسة بحثية استخدمت المقابلات شبه المنظمة لاستكشاف وجهات نظر مديري المدارس الابتدائية حول التعليم الشامل في نيو ساوث ويلز، أستراليا. يشير تحليل محتوى بيانات النص إلى أن مواقف المديرين تجاه التعليم الشامل ونجاحهم في هندسة الممارسات الشاملة داخل مدرستهم تتأثر بشكل كبير بمفهومهم الخاص لما يعنيه "الدمج"، تمت دعوة عينة صغيرة من مديري المدارس الحكومية الابتدائية K-6 للمشاركة في البحث. شارك ثلاثة عشر مشاركًا يمثلون ثمانية من أصل 10 مناطق مدرسية في NSWDET عبر مقابلات متعمقة ومفتوحة تدوم من 60 إلى 150 دقيقة(متوسط 120 دقيقة). يشير تحليل نصوص المقابلة إلى أن التعليم الشامل يتم تصوره على المستويين الكلي والجزئي: على مستوى المدرسة/ المجتمع ككل، و/أو على مستوى أفراد معينين. قام المدراء باستدعاء اللغة الفوقية للاستفادة من قضايا "الصورة الكبيرة" التي تؤثر على قدرة المدرسة على "الشمولية". وتشمل هذه تقييم الطلاب، والمنافسة المدرسية، واختيار الوالدين، والحرمان الاجتماعي، والتنوع الثقافي، و/ المشاركة والدور المتغير وتنظيم المدارس وقيود التمويل. على الرغم من أن المديرين يجلبون تصوراتهم وفهمهم إلى المدارس التي يعملون فيها، يبدو أن متطلبات نظام التعليم لمؤشرات الأداء الأكاديمي والأنظمة الحالية لتخصيص الموارد تعزز تصورات البعض، مما يؤدي إلى شحذ عدسة التشخيص على الأفراد المحتاجين إلى "التضمين". يتضح من البيانات أن "التضمين"

و"التكامل" يعنيان نفس الشيء الآن في المدارس الحكومية في نيو ساوث ويلز. ما الذي شرعت الفلسفات الأصلية في تحقيقه ولماذا، في حالة التكامل، تم تحدي البناء النظري من قبل المنظرين النقديين ونشطاء الإعاقة وأولياء الأمور والطلاب.

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على التعليم الجامع والدمج، والسياسات الخاصة به، وتطبيقاته في المناطق المختلفة من العالم، ونسبة توافق المجتمعات مع التعليم الجامع، وكانت الادوات والنتائج متفاوته، فمثلا دراسة جراهام وسباناداجو (Graham &Spandagou,2011) نتائج دراسة بحثية استخدمت المقابلات شبه المنظمة لاستكشاف وجهات نظر مديري المدارس الابتدائية حول التعليم الشامل في نيو ساوث ويلز، أستراليا. كان مواقف المديرين تجاه التعليم الشامل ونجاحهم في هندسة الممارسات الشاملة داخل مدرستهم تتأثر بشكل كبير بمفهومهم الخاص لما يعنيه "الدمج"، كذلك استخدمت الدراسات مناهج مختلفة كالمنهج الوصفي مثل دراسة العطل (2016) والنوعي كدراسة ايفند (Efend, 2018).

اما دراسة بور واخرون (Boer,Anke,Srivastava,Meenakshi&Pijl, 2013) هدفت الى توفير التعليم للجميع بحلول 2015، استخدمت تحليل الادبيات السابقة لمعرفة المؤثرات المختلفة على التعليم الجامع، ودراسة زوين ومالي (Zwane, S.L. &Malale, M.M., 2018) بحثت في العوائق التي تحول دون تنفيذ التعليم الشامل في المدارس الثانوية في فرع جيجيGege، سوازيلاند استخدمت دراسة الحالة، وهكذا يبدو اختلاف الدراسات السابقة في البيئة والادوات والمنهجية فمنها الذي اعتمد على الاستبانه والمقابلة والملاحظة ومنها الذي اعتمد على تحليل الادب ودراسة الحالة. يستنتج من الدراسات السابقة أن عملية التحول إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء يحتاج إلى إجراء تقييم لعملية التحول من حيث مدى توافر المتطلبات اللازمة قبل البدء بذلك، وأيضاً فان عملية التحول في البداية تتطلب تحول تجريبي جزئي على عدد محدد من مراكز المسؤولية او التكلفة لفترة متوسطة الأجل وتقييم التجربة وتصحيح نقاط القصور الخاصة بالمتطلبات البشرية والفنية وفي حال كون التقييم ايجابي يتم التحول الكلي كما تبين من دراسة (عبدالكريم، 2016). اما دراسة إسماعيل (2014) حيث هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لإعداد الموازنات التخطيطية ووصف الإجراءات المتبعة في نظام الموازنة.

اما دراسة تاسوني (Tassonyi,2002) أهداف وطرق إعداد الموازنة الحكومية لمقاطعة اونتاريو، بينت الدراسة أن موازنة البرامج والأداء تهتم بدعم وظيفة التخطيط وفعالية الإدارة وتقييم الأنشطة بدقة وتخصيص الموارد بأفضل شكل ممكن. اما دراسة روز (Rose, 2003) هدفت لتقييم عملية إعداد الموازنات الحكومية في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبينت أن عملية إعداد الموازنة في هذه الدول تركز على كل من المدخلات والمخرجات عند إعداد الموازنة. ويقود هذا الى التركيز و الاهتمام بأداء البرامج .

تم الاستفادة من دراسة عبد الكريم (2016) في تطوير الاستبانة لتقصي واقع وتحديات برنامج التعليم الجامع وموازنته، واستخدم المنهج الوصفي، كذلك في بناء الادب النظري، قد تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تقدم معلومات حول برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، كذلك ستركز على برنامج التعليم الجامع من خلال المتطلبات اللازمة لإنجاح التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع من خلال تحديد التحديات الداخلية والخارجية وتحديد الاطار العام لسياسة البرنامج والاهداف العامة والفرعية بالتخطيط وتحديد المتطلبات والاولويات.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

1/3 الطريقة والاجراءات

1/1/3 منهجية البحث

وفقاً لطبيعة البحث الحالي ومشكلته وتساؤلاته ولتحقيق أهدافه، تم اتباع المنهج "الوصفي التحليلي، حيث أن هذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع، أو دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، مما يعني تحديد الظروف والعلاقات، والمقارنات. وفي هذا السياق، تم تنفيذ عدد من الاجراءات المتكاملة على النحو التالي:

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. وشملت هذه المراجعة الدراسات والتقارير الدولية والمحلية وخصوصا تلك الصادرة عن وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم بشأن موازنة برنامج التعليم الجامع، والمؤسسات الدولية التي تهتم بمتابعة التطورات على الإدارة المالية العامة في وزارة التربية والتعليم. وكانت هذه المراجعات مهمة لرصد مسار برنامج التعليم الجامع. مراجعة تجارب بعض الدول في نهج برنامج التعليم الجامع، وكذلك المعايير والمتطلبات النموذجية. وهذه المراجعات كانت مفيدة في تحديد متطلبات ومؤشرات قياس التقدم في برنامج التعليم الجامع.

2/1/3 اداة البحث: سيتم استخدام أداة (عبد الكريم، 2016) للتحول الى ميزانية البرامج مع تحديدها لموازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم، ستشتمل على ثلاث مجموعات من الأسئلة المغلقة (باستخدام عدة مستويات للاجابة على مقياس ليكرت) ألا وهي:

المجموعة الأولى: أسئلة حول تقييم ميزانية برنامج التعليم الجامع

وأسئلة حول خطة موازنة برنامج التعليم الجامع ومدى التقدم في أداء برنامج التعليم الجامع سواء في كفاءة توظيف الموارد المخصصة له أو في جودة الخدمات التي يقوم بتقديمه للمستفيدين.

المجموعة الثانية: أسئلة حول الصعوبات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في التحول الى نهج التعليم الجامع الفاعل. وهذه الصعوبات تنقسم إلى قسمين هما: صعوبات مؤسسية/إدارية وفنية داخلية، وصعوبات خارجية تتمثل في بيئة العمل وعلاقات برنامج التعليم الجامع مع الجهات الخارجية كالمجتمع المحلي ومجالس أولياء الامور والمؤسسات الاجنبية التي تعمل في مجال ذوي الاعاقة.

المجموعة الثالثة: أسئلة حول متطلبات إنجاح التحول في سياسة الوزارة الى نهج التعليم الجامع الجهات المسؤولة عن تطبقها.

3/1/3 صدق وثبات الاداة تم استخدام اداة محكمة وصادقة للبيئة الفلسطينية وتناسب طبيعة الدراسة واهدافها وهي اداة التحول الى البرامج لعبد الكريم (2016).

2/3 المعالجة الاحصائية

تمت معالجة الإجابات كميا على أسئلة اداة البحث وتحليل المخرجات المعالجة في إطار الأهداف المحددة لهذا البحث، بعد استرداد الاستبانات الكترونيا والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاما معينة)، وذلك تمهيدا لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتم تحليل البيانات وفقا لبيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (Statistical Package For Social Sciences) (SPSS).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3/3 تحليل مخرجات الاستبانة

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة الميدانية

1/3/3 وصف عينة الدراسة

تم تطبيق استبانة عبد الكريم (2016) والذي بدوره اعدها بالاستناد إلى مراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري والمقابلات المنفذة. تم اطلاق الاستبانة الكترونيا على موظفي ومراكز المسؤولية في الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وشملت جميع موظفي ومراكز المسؤولية الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة والبالغ عددهم (104) موظف موزعة كالتالي (22) موظف الادارة العامة، (82) موظف مديريات التربية والتعليم المحافظات الفلسطينية واستجاب عليها بالفعل العينة المكونة من 90 مركز مسؤولية وموظف، اي بلغ عدد الاستبانات المستردة 90 استبانة، أي بنسبة ارتجاع مقدارها 90%.

واستخدم بهذا البحث مقياس ليكرت الخماسي 1-2-3-4-5، ولتحديد الاتجاهات تم البدء بأول فئة بالرقم 1، وطول الفئة يحدد من خلال طرح أعلى قيمة وهي 5 من بداية أول فئة وهي 1 وكان الناتج 4، وتم قسمة الناتج 4 على أعلى قيمة في المقياس 5، ونتج طول الفئة وهي 0.8 وبذلك تصبح الاتجاهات وتفسيرها حسب أسئلة الدراسة كما يلي:

الاتجاه الأول: من 1.0 إلى 1.8 وهذا يعني تقدم متدن جداً أو مستبعد بشدة
الاتجاه الثاني: من 1.81 إلى 2.6 وهذا يعني تقدم متدن أو مستبعد
الاتجاه الثالث: من 2.61 إلى 3.4 وهذا يعني تقدم مقبول أو لا أعلم
الاتجاه الرابع: من 3.41 إلى 4.2 وهذا يعني تقدم عال أو أوافق
الاتجاه الخامس: من 4.21 إلى 5.0 وهذا يعني تقدم عال جدا أو أوافق بشده

مفتاح التصحيح

الوسط الحسابي	الدرجة
3.5فما فوق	عال
2.5 أقل من 3.5	مقبول
أقل من 2.5	متدن

2/3/3 نتائج التحليل

يستند التحليل الإحصائي أدناه إلى مخرجات الاستبيانات المسترجعة من أفراد المجتمع المشمولين في العينة، ومقسم إلى المجالات الرئيسة لأسئلة الاستبانة.

أ. تقييم التقدم في التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاءات الخاصة بتقييم مدى تقدم وزارة التربية والتعليم في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع، حيث بالمتوسط

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

جدول 1: تقدم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع

	الفقرات	وسط	انحراف	مستوى التقدير
1	الاستناد إلى الخطط الوطنية والقطاعية والسياسات المنبثقة عنها والتي تعكس أولويات تنموية بمؤشرات قياس كمية في إعداد وتنسيق الموازنة	4.48	0.63	عال
2	الترابط بين السياسات العامة والأهداف المركزية والقطاعية	4.42	0.72	عال
3	ترجمة الأهداف القطاعية إلى برامج ومشاريع وفق الأولويات	4.19	0.79	عال
4	المشاركة الداخلية بين دوائر مركز المسؤولية المختلفة في صياغة برنامج التعليم الجامع وتخصيص الموارد لها	3.87	0.72	عال
5	المشاركة والتشاور في إعداد الموازنة بين الإدارات المعنية في مراكز المسؤولية المختلفه.	3.71	0.90	عال
6	تحسين كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ومحاسبة المسئولية	3.45	0.77	مقبول
7	تخصيص الموارد البشرية والمادية على برنامج التعليم الجامع والأنظمة ذات الأولوية	3.26	0.93	مقبول
8	الحد من الأنشطة التي لا تضيف قيمة وإبقاء الأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج التعليم الجامع وتحقيق أهدافها	3.13	1.06	مقبول
9	أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية ما يشمل (دليل الحسابات وتصنيفها، الإجراءات المالية التي تحكم الصرف، ونظام الإقرار المالي والإفصاح، والتقييم ومتابعة أداء الموظفين)	2.90	0.94	مقبول
	تقدم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع. الدرجة الكلية:	3.71	0.90	عال

يلاحظ من الجدول (1) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال تقدم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق موازنة ابرنامج التعليم الجامع أن المتوسط الحسابي لتقدم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع (3.71) وانحراف معياري (0.90) وهذا يدل على أن درجة تقدم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (1) أن الفقرات (1،2،3،4،5) جاءت بمستوى عال، والفقرات (6،7،8،9) بمستوى مقبول . وحصلت الفقرة " الاستناد إلى الخطط الوطنية والقطاعية والسياسات المنبثقة عنها والتي تعكس أولويات تنموية بمؤشرات قياس كمية في إعداد وتنسيق الموازنة " على أعلى متوسط حسابي (4.48)، ويليها فقرة " الترابط بين السياسات العامة والأهداف المركزية والقطاعية " بمتوسط حسابي (4.42). وحصلت الفقرة " أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية ما يشمل (دليل الحسابات وتصنيفها، الإجراءات المالية التي تحكم الصرف، ونظام الإقرار المالي والإفصاح، والتقييم ومتابعة أداء الموظفين) " على أقل متوسط حسابي (2.90)،

يليها الفقرة " الحد من الأنشطة التي لا تضيف قيمة وإبقاء الأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج التعليم الجامع وتحقيق أهدافه " بمتوسط حسابي (3.13).

ويستنتج من النتائج أن هناك إجماع على أن هناك تقدم في تطبيق موازنة البرامج بالمتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لمتغير التقدم في التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع (3.71) تم حسابه كمتوسط لمعدل الإجابات في جدول رقم (1)، ويدل ذلك على أن هذا التقدم جيد ولم يرق إلى المستوى المطلوب بعد. وتشير البيانات أيضاً إلى أن مستوى التقدم لم يكن متماثلاً في كل الفقرات.
وهذه النتيجة لا تنسجم تماما مع ما أشير إليه في (دليل إعداد الموازنة، 2010) الذي بين أن من أهداف التحول إلى موازنة البرامج التغلب على السلبيات والوصول بشكل أمثل إلى الإيجابيات المشار إليها بالجدول رقم 1 بالنقاط من 1 إلى 5 بمستوى عال، الى 9 بمستوى مقبول، وأيضا لا تتسق هذه النتائج ونتائج دراسة (Rose, 2003) ولكنها تتسق مع ما أشير إليه في دراسة جرادات (2010) لتقييمي البيئة الجامعة في مدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. و دراسة العطل (2016) ومحدودية التقدم الكامل ليس بشيء غريب في الدول النامية مثل مصر كما في دراسة شهاب (2015). وقد يستدل أن التقدم بفلسطين مقبول إذا ما لاحظنا بأن دولة مثل كوريا لا زالت تواجه مشكلة في التقدم بتطبيق هذا الأسلوب (Kim and Park, 2007)،

ب_الصعوبات و التحديات التي تواجه إعداد موازنة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

جاء هذا الجزء من البحث لتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه مديرية الارشاد والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم في التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع. وهذه الصعوبات تنقسم إلى قسمين هما: صعوبات مؤسسية/ إدارية وفنية داخلية، وصعوبات خارجية تتمثل في بيئة العمل وعلاقات هذه المراكز الخارجية وخصوصا مستوى التنسيق مع مراكز المسؤولية في وزارة التربية والتعليم. وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي حول هذا المجال.

جدول 2: الإحصاءات الخاصة بالصعوبات التي تواجه عملية تطبيق أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع

	الفقرات	وسط	انحرا ف	درجة التقدير
1	كون هذا النمط في إعداد الموازنات أداة تخطيطية طويلة الأجل تهتم بالدرجة الأولى بالمستوى القومي دون الاهتمام في تفاصيل التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشاكل اليومية لعمليات التنفيذ	3.90	0.75	عال
2	لا يناسب هذا النظام جميع أوجه النشاط الحكومي	3.84	0.86	عال
3	ضعف المعرفة بهذا النوع من الموازنات لدى الكادر البشري المعني في موائمة الإطار القانوني الخاص بالموظفين	3.71	0.94	عال
4	عدم وجود نظام محاسبة مرن وملائم لتطبيق هذا النوع من الموازنات	3.65	0.66	عال
5	صعوبة تحديد مؤشرات قياس الأداء لبعض الأنشطة	3.81	0.70	عال

6	وجود مقاومة من الوحدات الحكومية للتحول إلى أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع والأداء	3.58	0.81	عال
7	صعوبة تحديد الأهداف للوحدات البرامجية تحديداً دقيقاً	3.32	0.87	مقبول
8	صعوبة قياس الآثار غير المباشرة للبرامج والأنشطة الحكومية والتي تمثل عنصرا مهما من عناصر التقييم الشامل للتكلفة والعائد من تلك برنامج التعليم الجامع	3.16	0.78	مقبول
9	إعادة توزيع الموارد البشرية حسب احتياجات برنامج التعليم الجامع يتعارض مع القوانين ويصطدم بالثقافة السائدة	2.97	0.98	مقبول
10	لم يتم مراجعة وتقييم برنامج التعليم الجامع والأنشطة الحكومية الجاري تنفيذها من الأعوام السابقة والتحقق من مدا جديتها ومنفعتها	2.90	0.94	مقبول
11	عدم ملائمة القوانين الناظمة للخدمة المدنية لإعادة توزيع الموارد البشرية على برنامج التعليم الجامع بشكل سلس	2.81	0.83	مقبول
12	وزارة التربية والتعليم تتخذ منهج المركزية بشكل كامل	2.65	1.11	مقبول
13	لم تصمم الإدارة المركزية للموازنة نظام حوافز ومكافئات فعال	2.90	0.81	مقبول
14	عدم وجود برمجيات لإدارة الموازنة مستندة لقواعد البيانات	2.21	0.67	متدن
15	ضعف قدرة وكفاءة الأجهزة الرقابية المركزية في القيام بوظيفة التنسيق وتقييم الأداء على أساس شامل	2.36	0.91	مقبول
16	لم تقم وزارة التربية بتحديد المسئوليات الإدارية لمدير كل برنامج.	.142	0.99	متدن
17	النشاط الرقابي لدائرة الموازنة يركز على الالتزام بالصرف حسب القوانين والأنظمة وليس للوصول للهدف المنشود من البرنامج	2.63	0.97	مقبول
18	عدم وجود نظام مالي الكتروني فعال لإدارة الموازنة	2.21	0.57	متدن
	الدرجة الكلية: **الصعوبات التي تواجه عملية تطبيق أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع**	3.05	0.70	عال

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الخاصة بالصعوبات المؤسسية (الإدارية والفنية الداخلية والخارجية) التي تواجه مراكز المسؤولية في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع، إذ يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لمتغير الصعوبات المؤسسية بلغ (3.05) ما يعني أن هناك صعوبات مؤسسية تعيق تطبيق أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع بشكل كفؤ.

ومن المهم الإشارة إلى أن المستجوبين قد أجمعوا على أن النقاط التالية تعتبر صعوبات مؤسسية تحد من تطبيق أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع في المديرية العامة للارشاد والتربية الخاصة:

1) كون هذا النمط في إعداد الموازنات أداة تخطيطية طويلة الأجل تهتم بالدرجة الأولى بالمستوى الوزاري دون الاهتمام بتفاصيل التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشاكل اليومية لعمليات التنفيذ
2) ضعف المعرفة بهذا النوع من الموازنات لدى كادر الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة.
3) صعوبة تحديد مؤشرات قياس الأداء لبعض الأنشطة.
4) صعوبة قياس الآثار غير المباشرة لبرنامج التعليم الجامع في الادارة العامة للارشاد والتربية والانشطة والتي تمثل عنصراً مهماً من عناصر التقييم الشامل للتكلفة والعائد من تلك البرامج.
5) لم تتم مراجعة وتقييم البرامج والأنشطة الجاري تنفيذها من الأعوام السابقة والتحقق من مدى جديتها ومنفعتها.
6) عدم ملائمة القوانين الناظمة للخدمة المدنية لإعادة توزيع الموارد البشرية على البرامج بشكل سلس.
7) وزارة التربية والتعليم تتخذ منهج المركزية بشكل كامل.
8) لم تصمم الإدارة المركزية للموازنة نظام حوافز ومكافآت فعال.
9) النشاط الرقابي لدائرة الموازنة يركز على الالتزام بالصرف حسب القوانين والأنظمة وليس للوصول للهدف المنشود من البرنامج.

وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه عبد الكريم (2016) وتتفق مع نتائج دراسة دراسة تاسوني (Tassonyi,2002) حيث تناولت الدراسة العلاقة بين النظام المحاسبي ونظام الموازنة إعداد الموازنة الحكومية لمقاطعة اونتاريو حيث تهتم موازنة البرامج والأداء بدعم وظيفة التخطيط وفعالية الإدارة وتقييم الأنشطة بدقة وتخصيص الموارد بأفضل شكل ممكن.

سابقة الذكر، وأيضا تتفق مع نتائج دراسة ايفند (Efend, 2018) ان واقع تنفيذ برنامج التعليم الجامغ لا يزال مقيدًا ، لا سيما الموارد المحدودة والاستجابات البيئية للمدرسة لم تكن مستجيبة بشكل كامل وتتفق مع نتائج باعامر (2019) بان جاهزية مدارس الدمج للتوجه نحو التعليم الشامل كانت معتدلة في متطلبات التعليم الجامع ومع نتائج دراسة (سلوم والمهايني، 2007) ونتائج دراسة داس وديساي (Das & Desai, 2013) والتي هدفت إلى التعرف إلى المهارة الحالية لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية المنتظمة في دلهي في الهند من أجل تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الجامع حيث لايوجد مصادر ولا مهارات ولا اعدادات كافية لبرنامج التعليم الجامع.

كما تتفق النتائج مع زوين ومالي (Zwane, S.L. &Malale, M.M., 2018) في العوائق التي تحول دون تنفيذ التعليم الشامل في المدارس الثانوية في فرع جيجيGege، سوازيلاند، منها الافتقار إلى المرافق والمصادر في المدارس الحكومية وعدم كفاءة المعلمين.

وبشكل عام يستدل من نتائج التحليل الإحصائي أن هناك صعوبات مؤسسية تحول دون تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع بشكل كفؤ، وعليه فإن من واجب الجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم بذل المزيد من الجهد لجسر وتذليل هذه الصعوبات وهذا الأمر يحتاج إلى تدريب الكادر البشري، وأن يتم الاهتمام في تفاصيل التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشاكل اليومية لعمليات التنفيذ، وأن يتم تكييف جميع أوجه النشاط المؤسسي لتتناسب وتطبيق هذا النوع من الموازنات.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 134 - 156)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ج- المتطلبات اللازمة لإنجاح التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاءات الخاصة بالمتطلبات اللازمة لإنجاح التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع، و يتضح من هذا الجدول أن المتوسط الحسابي لمتغير متطلبات التحول لأسلوب موازنة البرامج والأداء قد بلغ (3.41) وهذا يؤكد أن الأبعاد العشرة ضرورية لتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء.

جدول (3) المتطلبات اللازمة لإنجاح التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع

	الفقرات	وسط	انحراف	درجة التقدير
1	تحديد الإطار العام لسياسات الحكومة وتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية	3.21	0.87	احيانا
2	ترتيب برنامج التعليم الجامع كأولويات لغرض تخصيص الإنفاق	3.90	0.65	دائما
3	توفير التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة لوزارة التربية والتعليم حتى لا تحدث اختناقات في بعض القطاعات وفائض في قطاعات أخرى	3.51	0.55	دائما
4	اختيار البديل الأفضل وهو برنامج التعليم الجامع الذي يحقق أكبر صافي إسهام اجتماعي من استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة	3.56	0.65	دائما
5	تعديل نظام الإقرار المالي الحالي	2.66	0.91	دائما
6	تقييم الأداء حسب الأهداف المبرمجة	3.95	0.71	دائما
7	تقسيم الوحدة الوزارية إلى برامج ومن ثم أنشطة	2.96	0.56	احيانا
8	استخدام نسب ومقاييس مالية لقياس أداء الأنشطة	3.62	0.81	دائما
9	تدريب العاملين بمجال الموازنة بشكل مستمر	3.74	0.83	دائما
10	مرونة كبيرة في توزيع الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برنامج التعليم الجامع	3.74	0.81	دائما
	الدرجة الكلية: المتطلبات اللازمة لإنجاح التحول إلى موازنة برنامج التعليم الجامع	3.41	0.77	دائما

بناءً على التحليل السابق فإن عملية تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع في مديرية الارشاد والتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بشكل فعال تتطلب توفر المتطلبات التالية:

1) تحديد الإطار العام لسياسات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية.
2) ترتيب برنامج التعليم الجامع واعتباره كأولوية لغرض تخصيص إنفاق وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
3) توفير التنسيق والتكامل بين الادارات العامة المختلفة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حتى لا تحدث اختناقات في بعض الادرات العامة وفائض في إدارات أخرى.
4) اختيار البديل الأفضل وهو البرنامج الذي يحقق أكبر صافي إسهام اجتماعي من استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
5) تعديل نظام اعداد التقارير المالية الحالي لوزارة التربية والتعليم بحيث يسمح باعداد تقارير مالية تستند الى البرامج.
6) تقييم الأداء حسب الأهداف المبرمجة.
7) تقسيم الوحدة الادارية في ادارة الارشاد والتعليم الجامع إلى برامج قائمة على التعليم الجامع ومن ثم أنشطة قائمة على الدمج والشمولية في التعليم.
8) استخدام نسب ومقاييس مالية لقياس أداء الأنشطة.
9) تدريب العاملين بمجال الموازنة بشكل مستمر.
10) توفر مرونة كبيرة في توزيع الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برنامج التعليم الجامع.

إن آراء المستجوبين في مراكز المسؤولية في الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة تؤكد أهمية أخذ النقاط من 1-10 بعين الاعتبار كمتطلبات هامة من أجل تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء بشكل فعال يؤدي الغرض المنشود.

وتتسق النتائج سابقة الذكر مع دراسة تاسوني (Tassonyi,2002) بان موازنة البرامج والأداء تتطلب تحديد الأهداف والبرامج التي تحقق تلك الأهداف. أنها تستخدم مؤشرات الأداء لقياس مخرجات البرنامج. أنها تستخدم تحليل المنفعة-التكلفة وأساليب تحليل مختلفة. وبينت الدراسة أن تبني الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة (برنامج التعليم الجامع) يؤدي إلى تمكين وتحسين دور النظام المحاسبي في دعم وظائف الإدارة المختلفة. ونتائج دراسة تتفق مع نتائج زوين ومالي (Zwane, S.L. &Malale, M.M., 2018) حيث يتطلب من وزارة التعليم والتدريب بوضع برنامج تدريب حيوي للمعلمين أثناء الخدمة وقبل الخدمة. وتتسق مع نتائج دراسة جرادات وعبد الجمل (2020)

4 الاستنتاجات والتوصيات

1/4 الاستنتاجات الرئيسة

1. لا ترتبط نفقات الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها. ويبدو أن توزيع موازنة أي مركز مسؤولية على برامج وانشطة منسجم مع خطة مركز المسؤولية هذا أو ذاك من ناحية إدارية، ولكنه لا يعكس أوزان مساهمة هذه البرامج في تحقيق أهداف المركز وأولوياته. فالربط بين برنامج التربية الخاصة والموازنات يبدو أنه لا زال تلقائيا وليس جوهريا كما تدعو إليه موازنة البرامج. كما ان آلية توزيع معظم البنود الاساسية لنفقات مركز المسؤولية الاجمالية وخصوصاً غير المباشرة منها على نهج التعليم الجامع لا زالت غير ناضجة.

2. يوجد صعوبات مؤسسية وادارية تحول دون تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع بشكل كفؤ، وفيما يلي أهم هذه الصعوبات التي تحد من تطبيق أسلوب موازنة برنامج التعليم الجامع:

- عدم مواءمة الاطار القانوني الخاص بادارة الموارد البشرية لتخصيص وتدوير هذه الموارد على البرامج حسب الحاجة.
- ضعف المعرفة بهذا النوع من الموازنات لدى الكادر البشري في مراكز المسؤولية المختلفة المعني باعداد هذا النوع من الموازنات.
- ضعف ربط الخطط الكلية والقطاعية وما تحتويه من اهداف وسياسات واولويات تنموية بموازنة وزارة التربية والتعليم من خلال البرامج والانشطة المطلوبة.

3. إن اتمام عملية تطبيق موزانة برنامج التعليم الجامع في وزارة التربية والتعليم في فلسطين بشكل فعال وناجز تتطلب توفير المتطلبات التالية:

- تحديد الإطار العام لسياسات وزارة التربية والتعليم وتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية المطلوب تحقيقها.
- ترتيب برنامج التعليم الجامع كأولوية لغرض تخصيص إنفاق وزارة التربية والتعليم في مراكز المسؤولية المختلفة.
- ترتيب الاهداف ومتطلبات برنامج التربية الخاصة في مراكز المسؤولية والادارات العامة حسب الاولوية والاهمية وبما يحقق أكبر صافي إسهام اجتماعي وتنموي من استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
- تقسيم الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة إلى برامج ومن ثم أنشطة لتحقيق الاهداف المنشودة.
- تدريب العاملين بمجال موازنة البرامج والأداء بشكل مستمر وتقييم الأداء حسب الأهداف المبرمجة.

2/4 التوصيات الاساسية

أهم التوصيات النابعة من نتائج البحث:

1. ضرورة إعداد خطط تشتمل على السياسات العامة والأهداف التنموية قصيرة وطويلة المدى من خلال برامج قطاعية متكاملة تعكس أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني بشكل واقعي، وتحسين جودة التخطيط ليقود إلى تحسين إدارة وتخصيص النفقات على برنامج التعليم الجامع.
2. ضرورة تبني منهج التدرج في تطبيق موازنة برنامج التعليم الجامع، بحيث يبدأ أولا بالادارات العامة في وزارة التربية والتعليم الحيوية وذات الثقل الأكبر مثل الادارة العامة للتعليم العام والادارة العامة للصحة المدرسية والادارة العامة للاشراف التربوي وينتقل بالتدريج إلى بقية الادارت.
3. ضرورة قيام الادارات العامة في وزارة التربية والتعليم بتبني واتباع منهج تشاركي اوسع في عملية التخطيط ورسم السياسات والاهداف، وتحديد وترتيب متطلبات برنامج التعليم الجامع حسب الاولوية بناء على رؤية ورسالة الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة وفهم لاحتياجات الفئه المستهدفة من خدماته.

المراجع

الادارة العامة للارشاد والتربية الخاصة، (2021) سحبت من **http://www.mohe.pna.ps/hierarchy/Directorates-General-of-Education/**

دليل اعداد الموازنة، (2010). وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية.

جرادات، إدريس والجمل، سمير. (2020). درجة ممارسات التعليم الجامع التطويرية من وجهة نظر المرشين التربويين في المدارس الحكومية في شمال الخليل. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مج (8)، ع (2)، ص 1 – 36.

جرادات، إدريس محمد. (2010). التجربة الفلسطينية في دمج ذوي الإعاقات الجسدية والحركية في المدرسة الحكومية. دراسات نفسية وتربوية : منبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. 4: 19-42

حسين، سلمان. (2019). واقع تطبي منحنى التعليم الجامع في مدارس وكالة الغوث في فلسطين في ضوء النموذج المنطقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

سلوم، حسن، والمهايني، محمد، (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة: دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، ص 92 – 119.

عبد اللطيف، مضر والعزي، عمار. (2015). الموازنات في الجامعات الحكومية العراقية: دراسة حالة على جامعة ديالى. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج (11)، ع (4)، ص 791 – 815.

العطل، مازن. (2016). درجة ممارسة معلمي مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة للمنحنى الجامع للتعليم والتعلم وسبل تطويرها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد الكريم، نصر (2016) تقييم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية، للتحول إلى موازنة البرامج، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني (ماس)

مهنا، طارق. (2018). توظيف استراتيجية التعليم الجامع لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة وعلاقته برفع مستوى الكفاءة المهنية للمعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

إسماعيل، آدم. (2014). دور الموازنات التقديرية في ترشيد الانفاق في المؤسسات التعليمية الأهلية في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

تلاحمة، يحيى. (2018). دور الموازنة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

جرادات، إدريس وعبد الجمل، سمير. (2020). درجة ممارسات التعليم الجامع التطويرية من وجهة نظر المرشين التربويين في المدارس الحكومية في شمال الخليل. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية،36 – 1 :(2) 8

شهاب، لبنى. (2015). دراسة مقارنة لتفعيل مبادرة التعليم الكوكبي في تحقيق التعليم الجامع المدرسي بكل من جنوب أفريقيا واستراليا. جامعة حلوان، مجلة دراسات عربية واجتماعية، 21(2):651 -734.

العزي، عمار وعبد اللطيف، مضر. (2015). الموازنات في الجامعات الحكومية العراقية: دراسة حالة على جامعة ديالي. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،.815 – 791 :(4) 11

العزي، عمار. (2014). مدى ملائمة تخصيصات الموازنة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية لتحقيق أهدافها: دراسة حالة على جامعة ديالي وهيئة التعليم التقني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2015). سياسة التعليم الجامع في فلسطين. فلسطين.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، (1999)الإدارة العامة، "أربع سنوات على ولاية وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: الواقع والإنجازات"، رام الله، 1999 ص 1

References:

Boer, Anke&Srivastava, Meenakshi&Pijl, Sip. (2013). Inclusive education in developing countries: a closer look at its implementation in the last 10 years Educational Review.67. 10.1080/00131911.2013.847061.

Das, A. K., Kuyini, A. B., & Desai, I. P. (2013). Inclusive Education in India: Are the Teachers Prepared?.**International Journal of Special Education**, 28(1): 27-36.

Efend, Mohammad. (2018). The Implementation of Inclusive Education in Indonesia for Children with Special Needs: Expectation and Reality, Journal of ICSAR ISSN (print): 2548-8619; ISSN (online): 2548-8600 Volume 2 Number 1 January.

Graham, Linda J &Spandagou, Ilektra (2011) From vision to reality: views of primary school principals on inclusive education in New South Wales, Australia, Disability & Society, 26:2, 223-237, DOI: 10.1080/09687599.2011.544062.

Zwane, S.L. &Malale, M.M.,(2018), 'Investigating barriers teachers face in the implementation of inclusive education in high schools in Gege branch, Swaziland', African Journal of Disability 7(0), a391. https://doi.org/10.4102/ajod.v7i0.391>

Rose,A. (2003). Results-Orientated Budget Practice in OECD Countries. Working Paper 209.N: Overseas Development Institute. Westminster Bridge Road: London. February 2003.

Sabo R. (2014). Performance-Based Budgeting, A Short History: Formulation and Execution of Performance Based Budgets. Oracle Corporation, September 2014, pp. 1 – 7.

Tassonyi, T. (2002).Municipal Budgeting.Canadian Tax Journal / Revue FiscaleCanadienne. Volume 50, number 1, pp. 181 – 198.

United States General Accounting Office: GAO. (2002). Managing for Results: Agency Progress in Linking Performance Plans With Budgets and Financial Statements. Report to the Ranking Minority Member, Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate. January 2002.

UNESCO.(1990) World Declaration on Education for All.[Online at http://www.unesco.org/education/efa/ed_for_all/background/jomtien_declaration.shtml]. Accessed 28/07/14.

UNESCO.(1994) The Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education. Paris: UNESCO.

WAITOLLER, F. and ARTILES, A. (2013) A decade of professional development research for inclusive education: a critical review and notes for a research program. Review of Education Research, I83, 3, 319–356.